

العاهل السعودي يستكمل نفاهته في نيوم

الرياض - أعلن الخميس في السعودية عن وصول العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز (84 عاما) إلى سواحل البحر الأحمر "للراحة والتعافي" بعد خضوعه لعملية لاستئصال المرارة. وقالت وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس" في بيان "وصل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان إلى نيوم حيث سيمضي بعض الوقت للراحة والتعافي".

ويقل التلفزيون الرسمي السعودي من جهته مشاهد يظهر فيها الملك سلمان واقفا على سلم متحرك أثناء نزوله من الطائرة، ثم يصل بالسيارة إلى قصر ملكي في نيوم، وهي منطقة في شمال غرب المملكة.

و غادر الملك سلمان المستشفى قبل أسبوع بعدما أمضى فيه عشرة أيام للخضوع لعملية استئصال المرارة، بحسب وسائل إعلام رسمية.

وتعاملت السلطات السعودية مع مرض الملك بشفاافية غير معهودة في المملكة التي دأبت على التكتف في مثل

هذه المواضيع، الأمر الذي اعتبره ملاحظون بؤادر تغيير في السياسة الإعلامية السعودية التي كثيرا ما كانت مغارا للشائعات والأراجيف. ونشرت مواقع حكومية رسمية صوراً وتسجيل فيديو للملك وهو يغادر مستشفى الملك فيصل التخصصي مكتنفاً على عشاء وإلى جانبه مسؤولون بينهم ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

ومنذ تسلم الملك سلمان الحكم في 2015 بعد وفاة أخيه الملك عبدالله بن عبدالعزيز أطلقت المملكة سلسلة إصلاحات اقتصادية طموحة لتنويع اقتصادها المعتمد على النفط، إضافة إلى منح المزيد من الحقوق للنساء، كما تبنت سياسة خارجية حازمة ودخلت الحرب في اليمن على رأس تحالف عسكري ساند للسلطة الشرعية ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران.

كما فتح الملك باب السلطة أمام جيل شاب من أسرة آل سعود لتولي الحكم يتقدمه الأمير محمد بن سلمان الذي تبوأ موقع ولي العهد ومنصب وزير الدفاع.



دخول بلا استئذان

«عجرفة» تركية في معالجة قضية الجنود العراقيين القتلى

تركيا تتوعد العراق بمزيد من التدخل العسكري في أراضيه

أجرت اتصالات عدة مع نظرائه العرب على خلفية الاعتداء التركي السافر الذي تسبب بمقتل ضابطين وجندي من الجيش العراقي كانوا يقومون بمهمة لبسط الأمن على الشريط الحدودي مع الجانب التركي شمالي البلاد.

وذكر الصحافي أن هذه الاتصالات تأتي في "إطار إحاطة الأشقاء العرب بتفاصيل هذا الاعتداء وأهمية تضافر الجهود العربية إزاء هذه التطورات الخطيرة في الموقف الأمني مع الجارة تركيا، والخروج بموقف موحد يلزم الانتراك بعدم تكرار هذه الانتهاكات، وسحب قواتهم المتوغلة في الأراضي العراقية".

الموقف الفرنسي يتيح لبغداد فرصة استثمار العداء بين باريس وأنقرة لتدويل قضية الانتهاكات التركية للسيادة العراقية

وذكر أن الوزير العراقي اتصل بكل من أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، كما اتصل بنظرائه، وهم سامح شعري وزير الخارجية المصري، وأمين الصفيدي وزير الخارجية الأردني، والأمير فيصل بن فرحان وزير الخارجية السعودي، ووزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر الحمد الصباح. وأوضح أن "الأشقاء العرب أكدوا دعم بلدانهم الكامل لأمن وسيادة العراق، وإدانة الاعتداءات التركية وضرورة الوقف الفوري لأي عمليات عسكرية تركية على الأراضي العراقية".

أنقرة ستدافع عن حدودها إذا سُمح بوجود تلك الجماعة الكردية. وأضافت الوزارة "بلادنا مستعدة للتعاون مع العراق بشأن هذه القضية، ولكن في حال النفاضي عن وجود حزب العمال الكردستاني في العراق، فإن بلادنا مصممة على اتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لأمن حدودها بغض النظر عن مكانها".

وعلى صعيد دولي نددت الخارجية الفرنسية على لسان متحدث باسمها "بهذا التطور الخطير الذي يجب توضيحه بشكل كامل".

وقال المتحدث "إنه كما نذكر وزير الخارجية جان ايف لودريان في بغداد في 16 يوليو الماضي، فإن فرنسا حريصة بشدة على الاحترام الكامل للسيادة العراقية وتدين أي خرق لهذه السيادة".

وخلال السنوات الماضية تطوّر التدخل العسكري التركي في الأراضي العراقية حيث وسعت القوات التركية من دائرة ملاحظتها لعناصر حزب العمال لتشمل مناطق جديدة مثل جبل سنجان داخل العمق العراقي، كما أقام الجيش التركي قاعدة ثابتة له في منطقة بعثيقة قرب مدينة الموصل ورفضت أنقرة إخلاصها رغم مطالبات بغداد المتكررة بذلك.

ولا يملك العراق الكثير من الأرواق لصد الاعتداءات التركية على أراضيه، ويكتفي بالقنوات الدبلوماسية التي تأكد عدم جدواها إزاء السياسات الخشنة والمتصلبة التي يتبناها الرئيس التركي في أكثر من منطقة بالأقليم بما في ذلك تدخله عسكرياً في سوريا وفي ليبيا.

وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية العراقية أحمد الصحافي الخميس بأن وزير الخارجية فؤاد حسين

تركيا لا تحيد في تدخلها العسكري داخل الأراضي العراقية، عن نهجها السياسي الذي اتضحت معالمه أكثر من أي وقت مضى في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، ومن أبرز تلك المعالم الاندفاع الشديد والتدخل السافر في شؤون دول الجوار وعدم التردد في انتهاك حرمة أراضيهم في ظلّ اغترار شديد بالقوة العسكرية وثقة مفرطة بقدرتها المطلقة على تحقيق المكاسب وحماية المصالح.

أنقرة - وصفت مصادر عراقية الردّ التركي على غضب العراق من مقتل أفراد من قواته المسلحة على يد القوات التركية في غارة جوية استهدفتهم داخل الأراضي العراقية الثلاثة الماضي، بـ"المتعجرف"، معتبرة ذلك الردّ انعكاساً لسياسة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الإقليم ونظرته المتعالية إلى بلدانه بما في ذلك العراق وسوريا وليبيا وغيرها.

وجاء ذلك بينما اتخذت القضية بعداً دولياً بمطالبة فرنسا بتوضيح ملامسات الهجوم الذي شنته طائرة مسيرة تركية وأدى إلى مقتل ضابطين وجندي من حرس الحدود في شمال العراق.

وقالت المصادر إن بغداد باتت بعد الموقف الفرنسي تمتلك فرصة تدويل قضية الاعتداءات التركية على الأراضي العراقية في ظل قلة الوسائل والإمكانات لوقف تلك الاعتداءات.

وأضافت أن بإمكان حكومة مصطفى الكاظمي استثمار حالة العداء المتصاعدة بين باريس وأنقرة بسبب خلافات مستترة بين الطرفين على خلفية الأوضاع في ليبيا وفي شرق البحر المتوسط.

وفيما كانت بغداد تنتظر اعتذاراً من أنقرة على قتل الضابطين والجندي بادرت حكومة أردوغان إلى تحميل الجانب العراقي مسؤولية ما حدث، متهمه بإيه

نواب الكويت يصوبون على الحكومة في غياب الأمير

الكويت - عادت ورقة الاستجوابات النيابية لترفع مجدداً في وجه الحكومة الكويتية في مرحلة تحتاج فيها الكويت إلى أقصى درجات الاستقرار السياسي والوفاق بين السلطين التشريعية والتنفيذية، بالنظر إلى غياب الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح عن البلاد للاستشفاء في الولايات المتحدة، وإلى الأزمة الصحية الناتجة عن وباء كورونا والمصاعب المالية جراء الجائحة وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية وترجع أسعار النفط وتقدم عدد من نواب مجلس الأمة (البرلمان) بطليبات لاستجواب أعضاء في الحكومة لم تستثن رئيسها الشيخ صباح خالد الصباح.



مرزوق الغانم
استخدام الاستجوابات يتطلب تقدير الظروف العصيبة التي تمر بها

وكثيراً ما يأتي الحديث عن الاستقرار السياسي في الكويت مرافقاً لتقديم الاستجوابات، بالنظر إلى تجارب سابقة حُلت خلالها حكومات وأبطلت برلمانات بسبب خلافات حادة بين السلطين إثر استجوابات نيابية مُحرجة.

والاستجواب البرلماني حقّ يكفله الدستور الكويتي للنواب، لكنه كثيراً ما يستخدم بشكل مبالغ فيه لأهداف تخرج عن مجرد مراقبة عمل الحكومة لإضفاء النجاعة عليه، إلى تصفية حسابات شخصية وحزبية وحتى عشائرية.

وأعلن النائب عبدالكريم الكندري عن تقديم استجواب لرئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، بينما تقدّم النائبان عودة الرويعي وخليل أبل بطليبات استجواب موجه إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي سعود الحربي الذي تقدّم أيضاً النائب



لا تستفزونا

ملاحم مرحلة جديدة من العنف الدامي في الشارع العراقي

العنف ضد السلطات الأمنية، بينما يذهب توقع آخر إلى إمكانية أن تتخذ الشرطة هذا الاعتداء ذريعة لتصعيد العنف ضد المتظاهرين.

يأس الشباب المتظاهرين من تحقيق مطالبهم بالطرق السلمية قد يدفعهم نحو تصعيد العنف ضد السلطات الأمنية

ويقدم العديد من المراقبين تصوراً مغايراً، يذهب إلى اعتبار أن هذه الحادثة معزولة، ولا تعد مؤشراً على تطور محتمل في سلوك المتظاهرين أو الشرطة، لاسيما مع الإشارة إلى أن المتورطين في هذا

إلى إشهار سلاحه وإطلاق رشقة من الرصاص الحي في الهواء. وبعد انجلاء غبار الاحتكاك، تبين أن الضابط تعرض لجروح في رأسه ووجهه وقدمه، لكنه تسبب بجروح أيضاً لأحد المتظاهرين، بينما حطم المحتجون زجاج سيارة الشرطة.

ودون وزير الداخلية عثمان الغانمي شخصياً إفاضة ضابط الشرطة أمام عدسة الكاميرا، وسط حشد من الضباط الغاضبين بسبب الاعتداء على زميلهم. ووجه الغانمي بالتقصي عن المتورطين في الاعتداء وإحالتهم إلى الجهات المختصة.

وفجّر هذا الاحتكاك الذي بدا صغيراً في شكله كبيراً في مضمونه، جملة توقعات، ذهب أولها إلى اعتباره مؤشراً على ياس المتظاهرين من تحقيق مطالبهم، ما قد يدفعهم نحو تصعيد

بغداد - يفتح الاحتكاك الذي وقع، الخميس، في العاصمة العراقية بغداد بين متظاهرين ورجال الشرطة الباب أمام تصاعد غير سيطر عليه في العنف من الطرفين إزاء بعضهما البعض، في ظرف يشهد توتراً شعبياً متزايداً في ظل تردّي الوضع الاقتصادي بسبب جائحة كورونا بالتزامن مع النقص الحاد في تجهيز السكان بالكهرباء خلال صيف شديد الحرارة.

ووقع الاحتكاك عندما حاولت دورية للشرطة فتح طريق يغلّفه المتظاهرون قرب جسر حيوي وسط بغداد، تؤدي تفرعات شوارعه إلى مبنى الحكومة المحلية والسفارة الإيرانية والمنطقة الخضراء، حيث مقر الحكومة الاتحادية. ورفض المتظاهرون السماح للشرطة بفتح الطريق، وتجمهروا حول أحد الضباط واعتدوا عليه، ما دفعه

العنف ضد السلطات الأمنية، بينما يذهب توقع آخر إلى إمكانية أن تتخذ الشرطة هذا الاعتداء ذريعة لتصعيد العنف ضد المتظاهرين.

يأس الشباب المتظاهرين من تحقيق مطالبهم بالطرق السلمية قد يدفعهم نحو تصعيد العنف ضد السلطات الأمنية

ويقدم العديد من المراقبين تصوراً مغايراً، يذهب إلى اعتبار أن هذه الحادثة معزولة، ولا تعد مؤشراً على تطور محتمل في سلوك المتظاهرين أو الشرطة، لاسيما مع الإشارة إلى أن المتورطين في هذا